دور الرئيس يوليسيس آس. كرانت في معالجة أزمة الكساد الطويل في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٧٣-١٨٧٧)

أ.م .د. علي خيري مطرود/ كلية التربية/ جامعة واسط

الباحثة فاطمة شبال صابون/ كلية التربية/ جامعة واسط

ملخص البحث:

حققوا النصر على الجنوب وحافظوا على وحدة البلاد، ولذلك حين انتهت الحرب وبدأ العمل السياسي ومرحلة اعادة الاعمار وجد الشعب الامريكي في كرانت الشخص ربما الوحيد القادر على الحفاظ على النصر وتجاوز المرحلة التي تلت انتهاء الحرب الاهلية بكل تعقيداتها، لاسيما السياسية والاجتماعية منها، لذلك انتخبوه رئيساً لهم لدورتين متتاليتين(١٨٦٩-١٨٧٧)، وهو أمر قلما حظي به الرؤساء الامريكيين، وبالفعل مثلت المرحلة الرئاسية للرجل دائرة للجدل بين من عدها من افضل الادارات التي شهدتها البلاد، ومنهم من اعتبرها الاسوأ لأسباب عديدة أتينا على ذكرها اثناء البحث، ربما من اهمها ما شهدته البلاد مما عرف تاريخيا الكساد الطويل وهي مرحلة حرجة في التاريخ الامريكي شهد خلالها الاقتصاد الامريكي ترديا كبيرا ترك تأثيره على مختلف جوانب الحياة في البلاد ولاسيما السياسية منها، ولذلك سنحاول في هذه الاوراق دراسة اسباب تلك الازمة ودور الرئيس كرانت في معالجتها على امل أن نفهم طبيعة الاجراءات التي كان يتخذها الرجل في معالجة الازمات التي شهدتها البلاد في عهد ادارته، ونخلص لمجموعة من القناعات التي اتينا على ذكرها في خاتمة مستقلة.

The Role of President Ulysses S. grant in Addressing the Long Depression Crisis (١٨٧٣-١٨٧٧)

Abstract:

The character of Ulysses Ace emerged. During the civil war, he was one of the most important leaders who achieved victory over the south and maintained the unity of the country, So when the war ended and the political and reconstruction phase began, the American people found in grant the only person who could maintain victory and go beyond the post-civil war with all its complexity, Especially the political and social ones, so they elected him president for two consecutive sessions (١٨٦٩-١٨٧٧), which is rarely enjoyed by US presidents, and indeed represented the presidential stage of the man of controversy among the number of the best departments in the country, And some of them considered it the worst for many reasons we mentioned during the research, perhaps from what the country experienced, historically known as the long recession, a critical stage in American history, during which the US economy has deteriorated significantly left its impact on various aspects of life in the country, especially political ones, These papers examine the causes of this crisis and the role of President grant in dealing with them in the hope that we understand the nature of the measures taken by the man in dealing with the crises experienced by the country under his administration, and we conclude a set of convictions that we mentioned in an independent conclusion.

المقدمة

الولايات المتحدة الأمريكية، برزت شخصيته العسكرية من خلال دوره في الحرب الامريكية- المكسيكية (١٨٤٥-١٨٤٨)، وأدى دوراً عظيماً في الحرب الاهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) فكان قائد الجيوش الاتحادية خلال الحرب وعند استلامه لتلك القيادة غير من مجريات المعارك لصالح الشمال مما جعل الرئيس ابراهام لنكولن يمنحه الثقة التامة واجبر القوات الكونفدرالية على الاستسلام دون قيد او شرط ، وبعد اغتيال الرئيس لنكولن اصبح كرانت الشخص الاول الذي وثق به الامريكيون ولفضله في تحقيق النصر في الحرب الاهلية انتخب لمنصب الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة الأمريكية لدورتين متتاليتين (١٨٦٩-١٨٧٧).

وعند توليه الرئاسة كانت عليه مواجهة العديد من المشاكل التي خلفتها الحرب الأهلية الأمريكية وكان من أهمها المشاكل المالية التي تطلبت جهود كبيرة من قبل الرئيس كرانت لحلها . وعلى الرغم من الجهود

والاجراءات الكثيرة التي اتخذتها أدارة كرانت للإصلاح الوضع المالي، إلا أن حالات الفساد المالي والإداري ساهمت في حدوث ازمة مالية عام ١٨٧٣ عرفت ب "أزمة الكساد الطويل" اربكت الاقتصاد وهزت من الثقة بالحكومة ، كما ساهمت هذه الازمة في تفكيك السياسات العامة وفرقت الاحزاب وزرعت الاستياء وحملت معها سيل من الفوضى ، لذلك سعينا لكتابة بحث موجز عن تلك الأزمة التي واجهة أدارة الرئيس كرانت خلال ولايته الرئاسية الثانية تحت عنوان **" دور الرئيس يوليسيس آس. كرانت في معالجة أزمة الكساد الطويل (١٨٧٣-١٨٧٧)"** . حاولنا من خلاله الوقوف على اسباب تلك الازمة ، وإجراءات الرئيس كرانت لمعالجتها ، والاثار الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية. وختمنا البحث بمجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها على وفق ما طرحناه من نصوص وحقائق.

ازمة الكساد الطويل اسبابها ودور الرئيس كرانت في معالجتها .

كان الرئيس كرانت مدركاً لحجم المشاكل التي كانت تمر بها البلاد في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية[١] لاسيما الوضع الاقتصادي المتردي وحاجة البلاد لأموال هائلة لإعادة أعمار ما خربته الحرب، وقد اتخذ اجراءات كثيرة للإصلاح الوضع المالي خلال ادارته الرئاسية الاولى (١٨٦٩-١٨٧٣) فعمل على تسديد الدين العام ، وأكد على ضرورة العودة الى اعتماد العملة المسكوكة بدلاً من العملة الورقية التي اعتمدت خلال الحرب لوضع حد لتقلبات قيمة العملة الورقية ، اضافة الى تخفيض النفقات الى ادنى حد مما ساهم بتوفير اموال كبيرة للخزانة الأمريكية ، وتخفيض نسبة الضرائب التي كانت تفرض بنسبة كبيرة على المواطنين، ، غير أن ادارته شهدت واحدة من أكبر " الفضائح المالية " التي مرت بها البلاد في تاريخها التي عرفت تاريخياً بالجمعة السوداء (Black-Friday)[٢] ، ترك يوم الجمعة الاسود اثره على الاقتصاد الامريكي لعدة سنوات وافسد ما تبقى من فترة كرانت رئيساً للبلاد ، وساهمت في حدوث ازمة اقتصادية عام ١٨٧٣ .

بدأت الازمة الاقتصادية الحقيقية في شهر ايلول ١٨٧٣ بأنهيار بنك فيلادلفيا الذي يملكه المصرفي الشهير جاي كوك (Jay Cook) [٣]، الذي سوق اكثر من بليون دولار من سندات الولايات المتحدة اثناء الحرب الاهلية، وهي القيمة التي تم استثمارها في السكك الحديدية خاصة الشبكة الثانية و السكة الحديدية لشمال المحيط الهادئ ، إلا أنّه في عام ١٨٧٣ حينما كانت السكة الحديدية في طريقها للاكتمال فشل كوك في بيع اوراق مالية جديدة في السوق ما أضطره لتقديم الشركة كضمان الأمر الذي قاد لإفلاسه [٤] .

وكانت العديد من الشركات قد واجهت المصير ذاته في تلك المدة ، إلا أن انباء افلاس مؤسسة جاي كوك صدمت الامريكيين فالتأثير المالي والرؤية العالمية لشركة الممول الشهير كان من شأنها ان تؤدي الى حالة من الذعر . بعدما اغلقت بورصة نيويورك في ٢٠ ايلول " للمرة الاولى في تاريخها " ولم تفتح ابوابها لمدة عشرة أيام بناءاً على طلب من العديد من المصرفيين البارزين [٥] .

جاءت الازمة الاقتصادية لعام ١٨٧٣ نتيجة لكل المشاكل الاقتصادية سواء كانت الوطنية أو الدولية التي ظهرت خلال الحرب الأهلية وفي المرحلة التي تلتها وسنجمل هذه الاسباب في عدة نقاط منها :-

١- النظام المالي الذي انبثق عن الحرب الاهلية . اذ بدأت الولايات الامريكية خلال وبعد الحرب ببيع السندات الحكومية للمستثمرين الاوربيين تلك السندات بدورها استُثمّرت في مشاريع السكك الحديدية المتزايدة بعد عام ١٨٦٦ لذلك اعتمدت السكك الحديدية على الاستثمارات الاوربية بصورة كبيرة ومع انخفاض هذه الاستثمارات بسبب الازمة المالية في فينا في ايار عام ١٨٧٣[٦]، الامر الذي تسبب في ذعراً اقتصادياً في الولايات المتحدة في الخريف على الرغم من أن ازمة فينا اثرت بشكل اساس على وسط أوربا (تمكنت فرنسا وانكلترا البقاء بعيداً عنها معظم الاحيان) ، كان العديد من الاوربيين بدوء فعلاً بتصفية استثماراتهم الاكثر خطورة في سندات السكك الحديدية في الولايات المتحدة [٧] . وقد اجتمع هذا الاستنفاذ للأموال في سوق نيويورك جنباً الى جنب مع سحب الاحتياطات الغربية الموسمية . كان عادةً الاسوق المالية في مصارف نيويورك تكون محدداً وبشكل موسمي في كل خريف تقوم العديد من مصارف البلاد التي تودع احتياطاتها في مصارف نيويورك بسحبها كل خريف لنقل المحاصيل الكبيرة التي تحصد في الغرب الاوسط ، هذا يستنفذ المال في المراكز الكبيرة وخاصة في نيويورك عملت هذه الاسباب فضلاً عن منع بيع اي اوراق مالية ، جديدة كان لهذه الاسباب الاثر في ظهور الازمة اقتصادية حقيقية عام ١٨٧٣ [٨].

٢- انخفاض قيمة الفضة في السوق العالمية بسبب تخلي المانيا بعد نهاية الامبراطورية الالمانية عن العملة الفضية وقد تسبب القرار في انخفاض الطلب الدولي على الفضة [٩] ، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر منتج للفضة في العالم من مناجم التعدين التي تمول الاستثمارات العالمية الغربية ، فقد واجهت انخفاضا حاداً في الطلب على الفضة الى جانب انخفاض قيمة العملة الرسمية للولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذي أضر بمصالحها الصناعية والزراعية ، اذ أن العدد الأكبر من المزارعين كانوا مَدينيين أما للحكومة أو لأصحاب القروض ، وكان يتوجب عليهم تسديد التزاماتهم المالية بالدولار الفضي الذي كان ذو قيمة مالية مناسبة لهم[١٠] . وكانت الولايات المتحدة الامريكية قبل صدور هذا القانون تستعمل الذهب والفضة في سك عملتها ، حيث صدرت لها عملات دخل فيها المعدنان، فكانت عملتها تتألف من الدولار الأخضر المغطى بالذهب الى جانب دولار الفضة المعدني ، الذي انخفضت قيمته الى نسبة (١ ,٤٠) مقابل الذهب [١١] . لذلك عملت ادارة الرئيس كرانت على تدارك اللازمة واتخاذ التدابير الازمة لمواجهة انخفاض قيمة الفضة ، فقدم نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس في الثاني عشر من شباط عام ١٨٧٣ مشروع قانون للتخلي عن سك العملة الفضية والعودة الى اصدار العملة على وفق قاعدة الذهب وصادق عليها الرئيس كرانت على الفور ليصبح قانوناً نافذاً [١٢]. وعلى الرغم من ان الغاية من تشريع القانون كانت لتخطي الازمة ، إلا أنّه واجه انتقادات لاذعة بعد أن تبين لاحقاً أن من وقف خلف تشريعه هم أصحاب المصالح العليا اي الدائنين ، ليمنعوا استمرار عرض الفضة في الاسواق لتعاود بعد ذلك ارتفاع اثمانها ، فتسبب ذلك في أثارة غضب الطبقات الدنيا التي لحق بها ضرر كبير جراء ذلك التشريع اضافة للمدانين ، كما أنّه ترك تأثيراً كبيراً على امتيازات تعدين الفضة في الغرب، لذلك أطلقت تلك الفئات على القانون " جريمة عام ١٨٧٣ " وأدى الى تقليل النقد المحلي ن باقتصاره على العملة الذهبية وتسبب في عزوف المستثمرين عن الالتزامات المالية ولاسيما الصكوك طويلة الاجل [١٣] .

٣- كان للفساد والمضاربات المالية والتلاعب بالأسعار الاثر في عدم استقرار سوق الاوراق المالية كما حصل في " يوم الجمعة الاسود "[١٤] .

٤- ثمة عامل رئيس آخر ادى الى ازمة عام ١٨٧٣ وهو تحويل رؤوس الاموال المدخرة (العائمة) الى رأس المال الثابت أو (الاصول) . قبل عام ١٨٧٣ كان التطور التكنلوجي وجه العديد من المستثمرين الاجانب والمحليين الى رأس المال الثابت وذلك بالنظر الى الامكانيات طويلة الاجل وكان لهذا التطور اثر في زيادة الانتاج والارباح وقد ادى نقص المال المدخر الى خلق وضع غير متوازن [١٥] .

٥- اتساع الصناعة الشمالية الى حد كبير خلال الحرب الاهلية . وكان لنجاح التكنلوجية الجديدة اثر في زيادة الانتاج والارباح المتوقعة لبعض الوقت وخصوصاً خلال الحرب الاهلية لكن ما أن وضعت الحرب اوزارها أصبحت هنالك مشكلة وهي تكدس الانتاج هذه فضلاً عن توقف الطلب عنها في الاسواق الخارجية على الرغم من أثارها السيئة لم تظهر ألا عام ١٨٧٣ [١٦] .

٦- أخيراً كان هناك عاملين أخرين ساهما في تفاقم تلك الازمة وهما حريق شيكاغو في ١٨٧٢ وانفلونزا الخيول في العام نفسه : أندلع الاول يومي الثامن والتاسع من تشرين الاول ١٨٧١ بسبب أربع حرائق متزامنة على ضفاف بحيرة ميتشيغان ، وكان له الاثر في تشريد حوالي (١٠٠,٠٠٠) شخص من منازلهم ، وقتل ما يزيد عن (٢٥٠٠) شخص آخرين ، فضلاً عن تسببه بخسائر مادية في الممتلكات العامة قدرت بمائتي مليون دولار ، جراء ألسنة اللهب التي التهمت منطقة مساحتها أربعة أميال مربعة ([١٧])، وتفاقمت نتائج ذلك الحريق بفعل اندلاع حرائق متزامنة في ولاية ويسكونسون، ترتب عليها خسائر مالية هائلة[١٨].أما انتكاسة أنفلونزا الخيول التي وقعت عام ١٨٧٢ وكانت أثارها واسعة النطاق على الاقتصاد الأمريكي، إذ طالت قطاع النقل الأمريكي برمته ، وتوقفت تماماً صناعة خطوط السكك الحديدية ولم تعد مقطورات السكك الحديدية قادرة على ممارسة نشاطها لأن إمدادات الفحم والخشب توقفت تماماً، بل ووصل الأمر إلى خفض أعداد سلاح الخيالة الأمريكي، واقتصار تحركاته على القتال سيراً على الأقدام، وطال الضرر سلاح الفرسان بالجيش الأمريكي، ايضاً ، الذين وجدوا أن خيولهم أصابها الوهن بما يستحيل معه خوض أي معارك على ظهورها، وقد أدى تفشي أنفلونزا الخيول بهذه الصورة البشعة إلى قيام الرجال بشد العربات بأيديه بينما ظلت القطارات والسفن وهي محملة بالبضائع دون أن يتم تفريغها، وتوقف توصيل السلع الأساسية الضرورية، وكان لهذا المرض تأثير واضح في الاقتصاد الأمريكي[١٩].

تظافرت هذه العوامل معاً لتكون من المسببات للازمة الاقتصادية لعام ١٨٧٣ في الولايات المتحدة الامريكية . وتركت الازمة اثرها في كافة القطاعات ومنها القطاع الاقتصادي وخاصة السكة الحديدية بعد تعثر السكة الحديدية لشمال المحيط الهادئ والتي ادى فشلها الى حالة ذعر اقتصادي ، كما تعثرت شركات اخرى بارزة مثل تشيسابيك ، و اوهايو ، وبرلينجتون ، وكنساس .في غضون شهر فشلت خمسة وعشرون سكة حديدية في تسديد المدفوعات ، وخلال ثلاث سنوات خضعت نصف شركات السكك الحديدية للحراسة القضائية [٢٠] . ثم توقف بناء السكك الحديدية للفترة المتبقية من العقد السابع من القرن التاسع عشر تقريباً . هذا بدوره قلل

الطلب على العديد من الصناعات بشكل ملحوظ انخفض انتاج الحديد الصلب بنسبة ٤٥% كما انخفضت صناعة الآلات بشكل كبير[٢١] . أما الانتاج في القطاعات الاخرى فلم تتأثر بالشدة نفسها بل واصل الانتاج الزراعي على سبيل المثال بالتوسع ، ولكن ساءت الظروف الاقتصادية بالنسبة لهم ايضاً ، خصوصاً في التجارة واعمال البناء ، والخدمات فضلاً عن انخفاض التجارة الدولية في نيويورك وشهدت البلاد اطول فترة تدهور في تاريخها الحديث استمرت من عام ١٨٧٣-١٨٧٩[٢٢].

كانت للازمة عواقبها الاجتماعية القاسية فالانخفاض في الاسعار ادى الى انخفاض الاجور وبالتالي انهيار الاجور الحقيقية للعمال فضلاً عن ذلك فقد الكثير من العمال وظائفهم وتم تسريح الالاف منهم من معامل الفحم والحديد في اوهايو وبنسلفانيا والينوي ، وحوالي ربع القوى العاملة في مدينة نيويورك اصبحت عاطلة عن العمل خلال فصل الشتاء الاول بعد الازمة الاقتصادية تلك [٢٣]. ويكفي أن نقتبس ما قاله أحد المعاصرين للازمة وهو المحامي جورج سترونك(Gorg Strong) لتتضح لنا صورة الازمة في تلك المدة فقد كتب الرجل في مذكراته في تشرين الاول ١٨٧٣ قائلاً: **"قامت المصانع وأرباب العمل في جميع انحاء البلاد بتسريح الايدي العاملة والعمل نصف الوقت، أو الحد من الاجور. ونحن على مشارف شتاء قارص وحزين"**[٢٤] .

كما عانى المزارعون، حيث انخفضت الاسعار (خاصة اسعار القمح)، واصبحت الرهون العقارية غير متوفرة لعدة اشهر وعندما عادت كانت أسعارها مرتفعة ومكلفة للغاية . وجاءت هذ التغيرات جميعها في لمح البصر فأثيرت مخاوف العمال بسرعة البرق شهدتها مدينة نيويورك[٢٥] وفي ساحة تومبكينز قامت اكبر مظاهرة عمالية[٢٦].

أمام هذه ألازمات الاقتصادية عقد الرئيس كرانت مؤتمر مع وزير خزانته الجديد وليام ريتشاردسون لمناقشة الوضع على انفراد مع اقطاب المال والاقتصاد في نيويورك . كما ناشد الرئيس وزيره وأقطاب المال والعمل على توفير المال من خلال أطلاق جزء من احتياطي العملات الموجودة في الخزانة غير انهم رفضوا ذلك ، لكنهم وافقوا على شراء سندات حكومية من فائض العملة وتقليل ندرة المال الى ادنى حد [٢٧] .

وكان الحل السائد هو اتباع سياسة التضخم وكان هنالك اعتقاد أنّه بزيادة العملة الاسمية الى حد ٤٠٠ مليون دولار فأن البلاد سوف تتخلص من الضغط ويمكن تجنب ازمات اكبر . مررَ مجلس الشيوخ في السادس من نيسان ١٨٧٤ قانون يثبت ادنى مبلغ مسموح به لتضخم العملة في الازمة الحالية عند مبلغ ٤٠٠ مليون دولار وعرف هذا القانون باسم " قانون التضخم " ، وكانت الغاية منه توفير الاعتمادات المالية [٢٨] .

لم يوافق الرئيس كرانت على صيغة القانون التي أقرها الكونغرس ولذلك أعاده الى مجلس الشيوخ بعد اكثر من اسبوعين لأن القانون جاء مخالفاً لتوجهاته المالية حيث كانت بدون أي ضمان واعتمد على سندات وأمول المستثمرين ، كما كان من شأنّه أن يدمر ائتمان الامة [٢٩] ،كان الضغط كبير جداً على الرئيس كرانت من اجل المصادقة على قانون التضخم المالي وعلى الرغم من معارضته اول الأمر ، إلا أن الوضع المال

ازداد ضيقاً واتت المطالب من كل صوب لتوفير الأموال واستمر الإصرار على استخدام السياسة التضخمية فيما لم تكن للحكومة القدرة على توفير الاموال [٣٠].

كان كرانت على وشك الخضوع لتلك لضغوط من أجل توقيع مشروع القانون ثم جلس بعد ذلك من اجل كتابة تصريح يبرر ما سيقوم به، في محاولة لإيجاد اسباب مقنعه في الانحراف عن السياسة المالية التي رسمها والتي تبنتها ادارته وحزبه ، إلا أنّه مزق رسالة الموافقة على القانون التي كان يهيئها بعد أن صارع معها لعدة ساعات ، وسرعان ما كتب رسالة (الفيتو) التي ارسلها الى الكونغرس في الثاني والعشرين من نيسان ١٨٧٤ وكان الهدف من الفيتو المحافظة على السندات الوطنية في أعلى مستوى ، كما اقترح أضافة مائة مليون دولار للتداول الورقي . وقد أوضح كرانت أهدافه تلك في رسالة بعث بها للكونغرس جاء فيها : **" (ان قانون التضخم) هو انحراف للمبادئ الحقيقية للمالية والفائدة الوطنية والالتزامات للدائنين وتعهدات مجلس الشيوخ والالتزامات الحزبية لكلا الطرفين (اي الحزب الجمهوري والديمقراطي) ، اضافة الى الرؤى والتعهدات التي قدمتها في كل رسالة سنوية ارسلتها الى الكونغرس وفي كلا الخطابين الافتتاحيين(خطاب التنصيب الاول والثاني) "** [٣١] . كان ذلك يعني اصرار من قبل الرئيس كرانت في المحافظة على الالتزامات الوطنية تجاه الداخل والخارج.

وعندما وصلت اخبار الفيتو في نيسان تباينت المواقف اتجاهه ، فقد رحب به المزارعين والاشخاص الذين تقع على عاتقهم ديون ثقيلة بينما عارضه اصحاب رؤوس الاموال. وقد كتبت صحيفة هاربر الاسبوعية في مقدمة عددها الاسبوعي عن هذه الحقيقة قائله **" لقد كان فيتو الرئيس لقرار لتضخم حدثاً لأدارته ، فقد حافظ على الكرامة الوطنية ، وحافظ على القسم الذي اقسمه للأغلبية التي انتخبته ...."**[٣٢] ، لذلك لم يكن بالإمكان تمرير القانون أمام فيتو الرئيس لأنّه بحاجة الى ثلثي الاصوات وهي الغالبية المطلوبة[٣٣] .

كان الرئيس كرانت ثابتاً بالتزامه بالمبدأ الذي اعلنه في خطاب تنصيبه الاول والثاني وبعد شهرين من المفاوضات، اقر الكونغرس اخيراً مشروع قانون يمنح ٢٦ مليون دولار من الاحتياطات العملة الخضراء ومع مباركة كرانت ، قام وزير المالية بإصدار قانون الطوارئ الذي سمح بأعاده توزيع رأس المال للبنك الوطني في نيويورك ، ونيو انجلنز ولباقي انحاء البلاد . ولد هذا القانون انقسام كبير بشأن مسائل العملة والشعور بعدم الرضا وكان المرشحون الجمهوريين والصحف في موقف الدفاع لتبرير الفيتو وكيل الاتهامات من قبل الحزب الديمقراطي [٣٤] .

ومن اجراءاته الاخرى التي اتبعها للحد من الازمة هو تمرير مشروع قانون عام ١٨٧٤ لأحداث تغيرات جوهرية في اساليب وزارة الخزانة الامريكي يسمح لضباط الجمارك للتحري عن الاحتيال في الايرادات ، رغم أنّه اصبح فيما بعد مصدر ظلم للتجار ، فضلا عن ذلك تسبب في فضيحة كونها تدخل سافر بصفقات العمل التجاري. بعد ذلك تم اجراء اصلاحات في ادارة القانون لجمع الايرادات الداخلية ، وبما أن المبالغ الكبيرة من الاموال كانت تجمع من ضرائب الويسكي التي تصل الى خمسين مليون دولار في السنة ، مما ادى بالبعض الى أخذ الرشى[٣٥].

ففي العاشر من كانون الثاني عام ١٨٧٤ تم الكشف عن مؤامرة بين صانعي الويسكي وبعض موظفي الخزانة الامريكية التي تعاقدت مع شخص اسمه جون سان بورن (John D. San Borne) ، للقيام بجمع ضرائب غير مدفوعة تبلغ قيمتها ٤٢٧,٠٠٠ دولار مقابل اعطائه عمولة مقدارها ٥٠%[٣٦] ، إلا أنّه تأمر مع صانعي الويسكي ، وذلك بتخفيف الضريبة المطلوبة واقتسام الفرق بينهما فحصل على عمولة مقدارها ٢١٣,٠٠٠ دولار ، اتضح فيما بعد أنّه تقاسمها مع مسؤولين بارزين لتمويل نشاطات سياسية للحزب الجمهوري ، لذلك القي اللوم على عاتق الرئيس كرانت في زيادة قضايا الفساد الأمر الذي دفعة للدفاع عن نفسه قائلاً **" مهما كان منصب الشخص المذنب ، لن ندعه يفلت من العقاب "**[٣٧]، لكن الاحقاد الحزبية والعداءات الشخصية ارتأت أن تضع على عاتقه مسؤولية خسارة الملايين من الايرادات جراء خلل في القانون الذي كان من المفترض أن يكون التجار وموظفين مكتب الايرادات الداخلية نزيهين ولا يتم اغوائهم من قبل صانعي الويسكي وكان يفترض أن يكون هناك نظام دائم لمراقبتهم فوجود الأموال من دون رقابة يتسبب بالتأكيد بانتشار الفساد وهي حاله دفعت أحدهم وهو المؤرخ وليام كونانت (William Conant) لتشبيهها بمثل قديم يقول **"اينما تكون الجثة تتجمع النسور"**، وبما ان صناعة الويسكي كانت في ذلك الوقت تدر اموال طائلة كان لابد من أن تكون هدف للفاسدين [٣٨] .

ومع ذلك لم يقدم كرانت على اتخاذ خطوات قانونية لمعاقبة الفاسدين بل برر فعلهم بقوله انهم كانوا ضحية "طموحات سياسية" مشدداً على أن القانون يحتاج الى اعادة مراجعة ليكون صارماً ويمكن مراقبة تطبيقه، ففسر البعض سلوك كرانت ذلك بأنّه رغبه منه بالاستفادة من الأموال تلك لجمع رأسمال "سياسي شخصي" دون الاهتمام فعلاً بمشاكل الأخرين[٣٩] .

كان على الرئيس كرانت ان يقوم بإصلاح الادارة المالية التي دُمرت خلال الحرب الأهلية و كان عليه ضبط كل شيء بالسرعة القصوى من اجل خلق وضع مالي جديد بعد تفاقم الازمة المالية، لذلك تم تمرير قوانين جديدة بضمنها جمع وانفاق مئات الملايين من الدولارات بأشراف مسؤولين غير مؤهلين مهنياً ، فضلاً عن ذلك كشفت الكثير من حالات الفساد ومن سوء حظ الرئيس كرانت أنّه كان وارثاً لتلك الطرق أو الاساليب الرخوة التي آلت اليها النفقات تحت ظروف اوهنت الرأي الرسمي في الحسابات العامة للدولة، لذلك كرس جهوده لكشف مواقع الخلل، وعندما يُكشف عنها بكل نزاهة ، تظهر محاولات غير عادلة لألقى اللائمة عليه[٤٠].

وفي محاولة من الرئيس كرانت لتدارك آثار الازمة الاقتصادية وسط سيل من الاتهامات والفضائح قام مرة اخرى بأرسال مشروع قانون التعويض بالدفع نقداً رسمياً الى الكونغرس في شهر كانون الثاني ١٨٧٥، وقد اطلق على ذلك القانون اسم "قانون استئناف المسكوكات" اعرب الرئيس عن مدى تقديره لأهمية السياسة المالية ، و تزامن مصادقته على مشروع القانون مع رسالة خاصة يوضح فيها بوجوب عودة المسكوكات النقدية كما قدم بعض المقترحات تضمن للمشروع فاعلية أكثر منها :-

اولاً :- ضرورة زيادة الايرادات المالية للإيفاء بالالتزامات السنوية بنسبه ١% من الدين العام الذي يبلغ ٣٤ ,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً وتنفيذ الوعود ، كذلك اتخاذ اجراءات لبعض الحالات الطارئة وتوفير ثمانون مليون للمناقصات القانونية. وأن يضع الكونغرس الية زيادة الايرادات ، على أن لا تشمل ايرادات الشاي والقهوة التي تعزز التكلفة على المستهلكين ، واعتماد الدخل المجاني لتلك المواد الضرورية.

ثانياً :- القسم الاول من مشروع القانون قيد النظر حالياً على أن يتم استبدال نصف العملة في عملة فضية بأسرع ما يمكن ولا يوجد نص يمنع التقلبات في قيمة العملة الورقية من الذهب[٤١] . وقد وافق الكونغرس على اعادة الرجوع الى نظام الذهب ودعم العملة الورقية بقيمتها الذهبية [٤٢] . فضلاً عن ذلك عمل الرئيس كرانت على اقرار قانون في السابع عشر من نيسان عام ١٨٧٦لينظم الأحكام الواردة بشأن اوجه القصور في مكتب سك العملة الملحق بوزارة الخزانة الأمريكية ، فيما اقر الكونغرس في مطلع العام ١٨٧٧ احكام تزوير العملة الامريكية[٤٣] . كما شغل الرئيس نفسه بتشريع قانون التعريفة الجمركية ، وكانت سياسته في تحديد التعريفة الجمركية على الكماليات التي يمكن للبلد الاستغناء عنها ، أضافة الى أن هنالك حاجة الى مواد تتجاوز قدرة البلد على انتاج الكميات المطلوبة ، والسماح للمواد التي لا يتم انتاجها في الولايات المتحدة بالدخول مجاناً ، بضمنها الشاي والقهوة ومواد اخرى [٤٤] .

ومن الجدير بالذكر أن تخصيص النفقات الحكومية التي بلغت مائة واربعون مليون دولار في عام ١٨٦٩ كانت فقط ثمان وعشرون مليون في آخر سنة من الفترة الرئاسية لكرانت اي عام ١٨٧٧ ، فضلاً عن ذلك رفضه التوقيع على مشروع قانون المنحة الحكومية ، كما بذل الرئيس كل جهوده للحد من تفشي الفساد في حكومته ، إلا أن تلك التشريعات التي قام بها لم تتمكن من معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية والحد من تلك الازمة [٤٥] .

كانت النتائج الغير مرضية قد تركت اثرها على السياسة ايضاً ولم يستطيع كرانت والحزب الجمهوري الادعاء بقدرتهم على تطوير الحالة الاقتصادية مما جعلهم يقفون على حافة الهاوية وادى ذلك بهم الى خسارة انتخابية كبرى عام ١٨٧٤ مسلمين الزمام الى الاغلبية الديمقراطية ، ولذلك حاول الجمهوريين تحقيق نجاح سياسي من خلال اجراءات اعادة الاعمار وهو فرض قانون الحقوق المدنية ، إلا أن هذا القانون اعتبر انتصار لأصحاب رؤوس الاموال وبذلك برهن الجمهوريين على عدم قدرتهم على اقناع المصوتين لعمل اي شيء لحل تلك الازمة الاقتصادية وكانت النتيجة اغلبية ديمقراطية داخل مجلس الشيوخ والتي عملت على منع اي تشريع لإعادة الاعمار . كما اتخذ الديمقراطيون منهج "الاصلاح " والتعريف بالكساد وحل الازمة المالية [٤٦] .

يمكن القول أن ازمة عام ١٨٧٣ مثلت حدثاً اقتصادياً و ظاهرة سياسية بحتة ،فأفرزت الازمة قضايا اقتصادية عديدة مثل قضية التعريفة الجمركية ومسائل شرعية العملة وقد ساعدت على تطوير افكار جديدة متمثلة بظهور احزاب عمالية جديدة مثل " حزب العمال لداعمي للدولار الأخضر"[٤٧].وصاحبة الأزمة انقسامات سياسية حول المسألة المالية فقد ساهم الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيء في تنامي الجدل السياسي حيث تبنى الجمهوريين مواقف غير مقبولة لتقوية وحدة الحزب ،كذلك لم يكن الديمقراطيين اقل انقسام

منهم حول المسائل المالية اذ لم يتمكن اي من الحزبين من السيطرة على المرحلة السياسية وانتهى الصراع السياسي بانتخابات مجلس الشيوخ في خضم ازمة اقتصادية ، سيطرة فيها الديمقراطيين على المجلس وعملوا على منع اي تشريع يصب بصالح أعادة الأعمار، مما تسبب في تراجع الجمهورين عن اعادة اعمار الجنوب .أما في الشمال فقد خسر الجمهوريون شعبيتهم بسبب عدم قدرتهم على حل المشاكل الاقتصادية بطريقة تضمن الولاء لقواعدهم الانتخابية [٤٨] .

الخاتمة

يبدو أن أزمة الكساد الطويل في الولايات المتحدة الأمريكية جاءت نتيجة لأسباب عدة سواء كانت وطنية ظهرت خلال الحرب الأهلية وبعدها، أو دولية اثرت بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي والتي اتضحت من خلال النصوص التي اوردناها . وربما لسوء حظ كرانت انه جاء في فترة كانت اوضاع البلاد مضطربة استغلتها بعض الاطراف لتحقيق مآرب شخصية.

لقد تركت تلك الأزمة اتارها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية على البلاد وساهمت بظهور افكار جديدة ، وانعكست بصورة سلبية على ادارة وسمعة الرئيس كرانت . أما فيما يتعلق بإجراءات الرئيس كرانت لمعالجة تلك الازمة اتضح من النصوص والوثائق أنه عمل على اتخاذ اجراءات عدة للحد من تلك الازمة ، إلا ان خطواته كانت مستندة على القانون ولم يجرؤ على اتخاذ اي اجراء غير قانوني ، كما تبين بأنه كان ملتزم بالمبدأ والسياسة المالية التي اعلنها خلال برامجه الانتخابية ، لكن مع هذا اتضح انه اتخذ اجراءات قانونية عديدة لمعالجة تلك الازمة، إلا ان حالات الفساد المستشرية في ذلك الوقت والفضائح المالية التي هزت ادارته، كذلك عدم مساندة السلطة التشريعية له فيما بعد اثرت بصورة سلبية على اجراءاته المالية ، وفقدت الثقة بقدراته على حل مشاكل البلاد الاقتصادية ، واعتبرت ازمة الكساد الطويل بمثابة رصاصة الرحمة على ادارة الرئيس كرانت.

الهوامش

(١) الحرب الاهلية : اسهمت عوامل سياسية ، واقتصادية، واجتماعية بل وثقافية في اندلاع الحرب الاهلية الأمريكية بين ولايات الشمال والجنوب عام ١٨٦١ واستمرت حتى عام ١٨٦٥. للمزيد من التفاصيل حول هذه الحرب يراجع :

- حيدر طالب حسين الهاشمي ،الحرب الأهلية الامريكية ١٨٦١-١٨٦٥،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية –ابن رشد ،جامعة بغداد ،٢٠٠٦.

(٢) الجمعة السوداء: حصلت نتيجة لعمليات المضاربة التي قام بها المصرفيان جاي غولد (Jay Could) ، وجيمس فيسك (James Fisk)في بورصة الذهب في وول ستريت ،فقد وصل سعر الأونصة الواحدة من الذهب (ما يعادل ٣٠غم) في ذلك اليوم الى ٢٠دولا أر، وهو أعلى بنسبة ٣٠% من سعر أونصة الذهب حين تسلم كرانت منصب الرئاسة ، لكن هذا السعر لا يلبث أن ينخفض خلال دقائق محدودة حين يطرح الذهب الحكومي للبيع في البورصة ،وهو ما يجعل الرجلين يحصلان على الذهب الحكومي بأسعار زهيدة ، حتى بلغت قيمة ما تم شراؤه من الذهب الحكومي أكثر من أربعة ملايين دولار ، لاسيما في ظل إحجام الرئيس عن الإفراج عن الذهب الحكومي لتحقيق التوازن في الأسعار ، مما أثار الشبهات حول تورط الرئيس كرانت والمقربين منه في عملية الفساد التي كلفت الميزانية الاتحادية خسائر كبيرة بملايين الدولارات ، وكانت واحدة من أكبر الفضائح التي هزت إدارته ، فسارع الى التدخل لمنع هذين التاجرين من احتكار الذهب ، وأصدر قراراً تم بمقتضاه الإفراج عن الذهب الحكومي من وزارة الخزانة ، وطرح للبيع مجدداً لتحقيق التوازن في أسعار الذهب. للمزيد يراجع:

- White ,Richard, "Information, Markets, and Corruption: Transcontinental Railroads in the Gilded Age," Journal of American History , (June ٢٠٠٣) , Pp. ٤-١٩.

(٣) جاي كوك : ولد في ١٢ اب ١٨٢١ في ساندوسكي في ولاية اوهايو ، وهو الممول الأمريكي للاتحاد خلال الحرب الاهلية ، في عام ١٨٣٨ ذهب كوك إلى فيلادلفيا، حيث دخل البيت المصرفي لشركة كلارك وشركاه ككاتب، وأصبح شريكاً في عام ١٨٤٢. غادر هذه الشركة في عام ١٨٥٨. في ١ يناير ١٨٦١، قبل أشهر قليلة بداية الحرب الأهلية الأمريكية، افتتح كوك بيت الخدمات المصرفية الخاصة من جاي كوك وشركاه . في الأشهر الأولى من الحرب، عملت كوك مع وزير الخزانة سلمون بي تشيس لتأمين القروض من كبار المصرفيين في المدن الشمالية. بعد الحرب، أصبحت كوك مهتمة بتطوير الشمال الغربي، وفي عام ١٨٧٠ مولت شركته بناء سكة حديد شمال المحيط الهادئ . بعد ذعر عام ١٨٧٣ اضطر كوك لا علان افلاسه . بحلول عام ١٨٨٠ كان كوك قد التقى كل التزاماته المالية . توفي بولاية بنسلفانيا عام ١٩٠٥. للمزيد يراجع :

- John ,Lubetkin M. , Jay Cooke's Gamble: The Northern Pacific Railroad, The Sioux, And the Panic of ١٨٧٣ , ٢٠٠٨ .

(٤) Barreyre ,Nicolas, The Politics of Economic Crises: The Panic of ١٨٧٣, the End of Reconstruction, and the Realignment of American Politics , Université Paris Ouest Nanterre , The Journal of the Gilded Age and Progressive Era , ١٠:٤ Oct. ٢٠١١, P.٤٠٣.

(٥) Barreyre ,Op .Cit. ,P. ٤٠٧.

(٦) الازمة المالية في فينا : في التاسع من أيار ١٨٧٣ انهارت البورصة النمساوية في فيينا بسبب حالات الإفلاس المتتالية والتلاعبات الكثيرة ، وسلسلة الإخفاقات المتكررة لبنك فيينا، الأمر الذي تسبب في نقص الأموال المتوافرة لإقراض الشركات ، لتعلن بداية أسوأ انهيار مالي في أوروبا آنذاك. يراجع : ابراهيم محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠-٢٢١

(٧) Barreyre ,Op .Cit. ,P. ٤٠٧.

(٨) Redlich ,Fritz, The Molding of American Banking: Men and Ideas, (New York, ١٩٦٨).P. ١٣٢.

(٩) من الجدير بالذكر أن صدور قانون تأسيس الشركات الليبرالي في ألمانيا عام ١٨٧١ادى الى تأسيس شركات مالية جديدة مثل بنك دويتشة Bank of Dutch ، ودمج بعض المؤسسات المالية القائمة مع بعضها ، ونزوح رأس المال الألماني الى مشروعات إعادة إعمار ما هدمته الحرب في فرنسا ، الى تشجيع المضاربة في البورصات ، لاسيما في قطاع السكك الحديدية ، والمصانع، وأرصفة الموانئ، وبناء السفن البخارية ، وانخفاض الطلب على الفضة دولياً ، ولكن هذا التوسع سرعان ما شهد تراجعاً ثم انهيار اً ، ففي برلين انهارت إمبراطورية السكك الحديدية المملوكة لرجل الأعمال الألماني بيتل هنري ستروسبيرج .. للمزيد يراجع :

- ابراهيم محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠-٢٢١.

(١٠) Kindleberger, Charles P. , A Financial History of Western Europe, ٢nded. (Oxford, ١٩٩٣). P.٥٧.

(١١) Schouler ,James , History of the United states of America Under The Constitution ,Vol .VII .١٨٦٥-١٨٧٧ , New York , ١٩١٣. ,P. ٢٣١.

(١٢) Ibid. ,P. ٢٣١..

(١٣) Mecartney, Ray , "Crisis of ١٨٧٣" , Unpublished Atheses of doctor of Philosophy , President to the Kansas State University, ١٩٣٥, P.٧٣.

(١٤) Klein ,Maury, The Life and Legend of Jay Gould (Baltimore, ١٩٨٦), P.٦٥–٢١٠

(١٥) Mecartney Op. Cit. , P. ١٧.

(١٦) Michael barga , The long depression (١٨٧٣-١٨٧٨) , http://socialwelfare.library.vcu.edu/eras/civil-war-reconstruction/the-longdepression/.

(١٧) Barreyre , Op. Cit. ,P. ٤٠٨.

(١٨) Rhodes ,James Ford And other , ,History Of The United States From The Compromise Of ١٨٥٠ To The Final Restoration Of Home Rule, At The South In ١٨٧٧ , Vol. VII. , New York , ١٩٠٦,P.٤٨.

(١٩) ابراهيم محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص٢١٩.

(٢٠) Barreyre , Op. Cit. ,P. ٤٠٨.

(٢١) Ibid. ,P. ٤٠٨.

(٢٢) Ibid. P.٤٠٩.

(٢٣) Ibid. ,P. ٤٠٨.

(٢٤) Ibid , P.٤٠٩.

(٢٥) ١Ibid. , P.٤٠٩.

(٢٦) ومن الجدير بالإشارة على إنضمام عمال المزارع إلى ذلك الهياج الشعبي الذي أوقد ناره عمال المصانع, فإزدادت الدعوات إلى تمثيل سياسي عمالي اقوى وأكثر شمولا فنتج عن ذلك تأسيس عدة أحزاب عمالية بين عامي (١٨٧٣-١٨٧٥) . جسد ذلك التوجه مقالا لرئيس المنظمة العمالية المعروفة ب "فرسان العمال" المدعو جون دايفس (John Davis) , لصحيفة "مِنبر العمال الوطني" (The National Labor Tribune عام ١٨٧٥ , حيث قال: "يا مزارعي الولايات الغربية, نحن نرحب بالساعة التي سنأخذ فيها بأيديكم, يا عمال المكائن في الوليات الشرقية, يا جيش العمال الضخم المتأهب لصد الخطر, إنهضوا وامتلكوا هذه الأرض, وهذه الحكومة" . أفضى ذلك إلى تشكيل حزب عمالي جديد عرف بحزب العمال لداعمي الدولار الاخضر , في العام ١٨٧٨ , الذي اعيد تشكيله على غرار حزب داعمي الدولار(The Greenback Party), المتشكل مسبقا في ولاية انديانا منذ ١٨٧١ . واستطاع الحزب الجديد حصد العديد من الأصوات خلال الانتخابات البرلمانية عام ١٨٧٨ , مرسلاً خمسة عشر عضوا إلى الكونغرس, كقوة سياسية ضاغطة. للمزيد يراجع :

- حيدر ناظم شاكر الكيّم ، حزب العمال الأمريكي ودوره في السياسة الأمريكية (١٩٣٦ – ١٩٥٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٤، ص١٢-١٣.

(٢٧) Schouler , Op. Cit. ,P. ٢٣١.

(٢٨) Ibid.,P. ٢٣٨.

(٢٩) Church ,William Conant , Ulysses S. Grant and the Period of National Presrrvation and Reconstruction , New York , ١٨٩٧, p.٤٠٥.

(٣٠) Ibid. , p.٤٠٦.

(٣١) Veto Message on Monetary Legislation (April ٢٢, ١٨٧٤)

https://millercenter.org/presdent/speeches

(٣٢) The Veto," Harper's Weekly, May ٩, ١٨٧٤.

(٣٣) Barreyre , Op. Cit. , P.٤١٥.

(٣٤) Seip ,Erry L., The South Returns to Congress: Men, Economic Measures, and Intersectional Relationships, ١٨٦٨–١٨٧٩ (Baton Rouge, ١٩٨٣), PP.. ٩٣-١٠٩.

(٣٥) Mecartney, Op. Cit. , P. ٤٧.

(٣٦) Ibid. , P. ٤٧.

(٣٧) Mecartney, Op. Cit., P.٤٩.

(٣٨) Church Op. Cit. , p.٤٠٩.

(٣٩) Ibid .P. ٤٠٩.

(٤٠) Mecartney, Op. Cit. , P.٦٥.

(٤١) Message APP.roving Specie Resumption Act (January ١٤, ١٨٧٥) , https://millercenter.org/presdent/speeches

(٤٢) اصبح هذا القانون ساري المفعول في عام ١٨٧٩ وادى الى ثقة اصحاب الاموال بالعملة الامريكية ، لكنها اثرت على المدينين . يراجع : - محمد محمود النيرب ، المصدر السابق ، ص٢٨٤.

(٤٣) ابراهيم محمد سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٤٤) Smith ,Jean Edward , Grant ,New York ,٢٠٠١, P.٤٧٦.

(٤٥) Church, Op. Cit. , p.٤٠٩.

(٤٦) Summers ,Mark W., Railroads Reconstruction and the Gospel of Prosperity: Aid under the Radical Republicans, ١٨٦٥–١٨٧٧ (Princeton, ١٩٨٤) , P.٦٧.

(٤٧) لتفاصيل أكثر عن بداية ونشأة ذلك الحزب يراجع : حيدر ناظم شاكر الكيّم، المصدر السابق.

(٤٨) Barreyre , Op. Cit. ,P. ٤٢٢.